

أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية - حالة الجزائر -

دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR

أ.د ساهل سيدي محمد

مالكي عمر

جامعة تلمسان - الجزائر

طالب دكتوراه، جامعة تلمسان - الجزائر

h_sahel1960@yahoo.fr

malki1943@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية البشرية في الجزائر، وهذا لاعتبارين أساسيين: يتمثل الأول في الاعتماد الكبير للجزائر على قطاع المحروقات والثاني يتمثل في التنمية البشرية كتوجه جديد للتنمية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والكمي بجمع ومعالجة وتفسير المعلومات اللازمة للاستفادة منها في موضوع الدراسة.

في الأخير خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي لأسعار البترول على التنمية البشرية ينتقل عبر الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي وصولاً إلى التنمية البشرية.

كلمات مفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، التعليم، التنمية البشرية، المستوى المعيشي، الصحة، نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

تصنيف JEL: E30 ، O15 ، C01 .

Abstract

This paper aims to study the impact of Oil price fluctuations on human development in Algeria and this is for two fundamental considerations: 1) the heavy reliance of Algeria on the hydrocarbon sector, 2) the human development which is considered as a new trend to the development and where the human is considered both as a means and as a goal at the same time.

The study conclude that there is a significant positive impact to Oil prices on the human development, this impact is transmitted from public expenditure to the economic growth down to the human development.

Keywords: the price of oil, Algeria's economy, education, human development, standard of living, health, VAR models.

JEL Classification: E30, O15, C01.

مقدمة:

مع التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط في السنوات الأخيرة الماضية، عرفت اقتصاديات الدول المصدرة للبترول اهتزازات وصدمات تباينت حدتها من دولة لأخرى بحسب المعطيات الاقتصادية لكل بلد من هذه البلدان، فكلما تركزت صادرات الدولة المصدرة للنفط على قطاع/سلعة واحدة، فرضت عليها أعباء اقتصادية إضافية. تعتبر الجزائر من ضمن البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على قطاع المحروقات، حيث أن صادراتها من المحروقات تصل 97%، وهذا ما يشكل تهديد وخطر على اقتصادها على اعتبار أن أسعار النفط تخضع لمتغيرات السوق الدولية. وتبرز خطورة الاعتماد على سلعة واحدة للتصدير في اعتماد الموازنة العامة للدولة الجزائرية بشكل كبير على عوائد بيع النفط لتمويل الموازنة العامة، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة و انخفاضها يؤدي إلى انخفاض هذه الإيرادات، وهذا كله ينعكس على مسار التنمية التي تبقى مرهونة بأحوال سوق النفط العالمي. هذا ما يعزز الاعتقاد بوجود أثر معنوي لأسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ومنه على التنمية الشاملة في الجزائر. الإشكالية: انطلاقا مما سبق تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية: هل لتغيرات أسعار النفط الخام أثر على التنمية البشرية في الجزائر؟

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة القياسية إلى بحث أثر تقلبات سعر النفط على الاقتصاد الجزائري و التنمية الشاملة يصفة عامة و التنمية البشرية بوجه خاص ذلك لأنّ انتعاش الاقتصاد الجزائري من عدمه هو دالة الجملة من المتغيرات الخاصة ببيئة الأعمال الدولية و من ضمنها سوق النفط الدولية. **منهج الدراسة:** وبغية الإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية، قد نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج القياسي باستخدام نماذج **VAR** لقياس ما أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية في الجزائر. **خطة الدراسة:** بغرض تغطية هذه الدراسة و الإجابة على الإشكالية، لقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور حيث سنتناول في:

- المحور الأول: مفهوم التنمية البشرية وواقعها بالجزائر.
- المحور الثاني: البترول، وأثر تقلبات أسعاره على الاقتصاد الجزائري.
- المحور ثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية في الجزائر.

الخوّر الأول: مفهوم التنمية البشرية وواقعها بالجزائر

1.1. مفهوم التنمية البشرية:

لقد سبق أول ظهور لمفهوم التنمية البشرية مفاهيم نشأة في العقود الأخيرة من القرن العشرين مهدت لتبلور هذا المفهوم، ونذكر منها على الخصوص مفهوم رأس المال البشري، وتنمية الموارد البشرية، ومفهوم الحق في التنمية. في تقرير التنمية البشرية¹ لسنة 1990 عرفت التنمية البشرية على أنّها «عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، على اعتبار أن هذه الخيارات غير محدودة وتتطور عبر الزمن على جميع مستويات التنمية. ومن بين هذه الخيارات: العيش حياة طويلة وآمنة صحياً، واكتساب المعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق. فغياب هذه الخيارات الأساسية ستبقى العديد من الفرص الأخرى التي يصعب الوصول إليها...».

بعد عشرين سنة من صدور تقارير التنمية البشرية، جاء تعريف التنمية البشرية في تقرير² سنة 2010 حيث اعتبرها «توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، سعياً إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر أفراداً وجماعات، هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيدون منها»،

كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 تعريفاً آخر حيث اعتبرها بمثابة «تنمية الإنسان ببناء الإمكانيات البشرية، فهي للبشر إذ تحسن حياتهم وهي من البشر إذ يشاركون بفعالية في ما يُكوّن حياتهم، ونهج التنمية البشرية أوسع من نهج أخرى، كنهج الموارد البشرية، أو نهج الاحتياجات الأساسية أو نهج الرفاه البشري»³.

2.1. واقع التنمية البشرية في الجزائر:

1.2.1. الصحة في الجزائر:

يمكن توضيح التطور الذي شهده قطاع الصحة والصحة العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول (1-1): تطور المرافق الصحية 1974-2014.

المنشآت	1974	1980	1985	1990	1995	2000	2006	2010	2014
المستشفيات	143	183	211	284	251	268	280	276	313
مراكز صحية	558	662	969	1309	1152	1252	1248	..	..
عيادات متعددة الخدمات	106	161	319	510	471	497	520	1491	2033
قاعات العلاج	1402	1364	2454	3344	4174	3964	4684	5350	5848
عدد الأسرة في المستشفيات	43404	43028	49315	60124	54213	54618	57597	61779	71188
دور الولادة	50	54	..	475	489	430	476	528	..

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول (1-1) نلاحظ اتساع في القاعدة الصحية منذ 1974 إلى 2014، وهذا في الفترة الممتدة ما بين 1974 و 1990، وما يلاحظ على هذه الفترة أنّ كلّ من العيادات المتعددة الخدمات ودور الولادة كان لهم الحظ الأوفر من بين المنشآت الصحية الأخرى، وهذا الإجراء يدعم أكثر توفير الخدمات الصحية ورفع مستويات التغطية الصحية وبالأخص دور الولادة. و نلاحظ أيضا تذبذب ما بين انخفاض وارتفاع في عدد المنشآت من الفترة 1995 إلى 2014 إلا أنّ هذا يتعلق بالتجزئة التي كان قطاع الصحة يتعرض لها في كلّ مرة، وعلى العموم فإنّ المنحى العام لمنشآت قطاع الصحة كان في تزايد خلال هذه الفترة، حيث تضاعفت (المستشفيات، العيادات المتعددة الخدمات، قاعات العلاج، الأسرة بالمستشفيات) بحوالي (25%، أربع مرات، 40%، 31%) على التوالي، كما أنّ الجانب البشري أيضا عرف تطورا ملحوظا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والجدول التالي يوضح تطور الممارسين الطبيين في الجزائر خلال الفترة 1963-2014.

الجدول(1-2): تطور الممارسين الطبيين في الجزائر خلال الفترة 1963-2014

العدد	1963	1970	1980	1990	1995	2000	2006	2010
الأطباء	1319	1760	8512	23550	27317	32332	39459	56209
جراحي الأسنان	151	255	1691	7199	8056	8197	9648	11633
الصيدالة	204	*338	1105	2134	3691	4814	7267	9081

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، *إحصائيات 1971

من الجدول (1-2) نلاحظ تزايد مضطرد لعدد الممارسين الطبيين خلال الفترة 2000-2014، وهذا تماشيا مع الزيادة المستمرة في العدد الإجمالي للسكان في الجزائر وكذلك التوسع الكبير الذي عرفته الجامعة الجزائرية والمعهد المختصة في إمداد قطاع الصحة بالممارسين الصحيين.

1.2.2. التعليم في الجزائر:

غداة الاستقلال كانت نسبة الأمية في الجزائر تفوق 95%، نتيجة سياسة التجهيل التي مارسها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين، وبالتالي فإن واقع التعليم خلال الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي في الجزائر ينبأ بأن هذه الفترة تعتبر مرحلة انتقالية، اعتمد فيها على الحشد والتعبئة لتخطي واقع مزري ليس من السهل تجاوزه بالنظر إلى شمولية هذه الوضعية، ومع السبعينات بدأت تتضح صورة التعليم في الجزائر فبدأت المدرسة الجزائرية ترسم الهوية الوطنية وتكيف المناهج الدراسية، والمعطيات الإحصائية أدناه توضح التطور الذي مرت به المدرسة الجزائرية.

الجدول(1-3): تطور البنية التحتية لقطاع التربية الوطنية من السنة الدراسية 1962-1963 إلى 2013-2014

السنة الدراسية	مؤسسات الابتدائي		مؤسسات المتوسط	مؤسسات الثانوي		المجموع
	المدارس	القاعات		متقنة	ثانوية	
1963-1962	2263	..	364	5	34	2666
1971-1970	6467	..	519	7	65	7058
1981-1980	9263	56160	932	25	205	10425
1991-1990	13135	94127	2339	140	672	16286
2001-2000	16186	122867	3414	246	1013	20859
2011-2010	17790	112002	4901	..	1813	24504
2014-2013	18233	..	5172	..	2052	25457

المصدر:- الديوان الوطني للإحصائيات، بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2014. من الجدول (1-3) يبدو جلليا التزايد المستمر في منشآت قطاع التربية حيث عرفت فترات (الستينات، السبعينات، الثمانينات) تضاعف معتبر جدا في البنى التحتية بأكثر من (64%، 47%، 56%) على التوالي، أما فترتي (التسعينات، مطلع الألفية) فكانت نسبهما (28%، 22%)، وبالتالي فإن هذه الإحصائيات تؤكد ما قلناه سابقا حول سعي الدولة -خاصة خلال العقود الثلاث الأولى- في تحقيق التغطية على مستوى الوطن في هياكل قطاع التربية.

من ناحية قطاع التعليم العالي هو الآخر حقق تطورا في عدد الهياكل منذ عقد السبعينات إلى يومنا هذا.

الجدول(1-4): تطور عدد المؤسسات و الأحياء الجامعية

السنة	1970	1980	1990	2000	2005	2010	2013
عدد المؤسسات	6	19	50	53	60	82	92
عدد الأحياء	-	40	91	113	195	-	-
عدد الأسرة	-	53500	119000	192600	299900	471000	600000

المصدر:- فيصل بوطيبة، "العائد من التعليم في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2009-

2010، ص100. بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الملحق 2، 2014.

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدولين أعلاه لاحظنا كيف أن مرافق ومنشآت التعليم في الجزائر تزايدت بشكل ملحوظ، وهذا تماشيا مع التزايد المستمر لعدد التلاميذ والطلبة.

الجدول (1-5): تطور عدد التلاميذ والطلبة من 1962-1963 إلى 2013-2014 بالآلاف

المستوى	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	التعليم العالي
1963-1962	778	30.8	19.5	2.8
1971-1970	1851	190.9	73	19.3
1981-1980	3119	804.6	211.9	71.3
1991-1990	4189	1423	752	207.8
1996-1995	4618	1692	853	267.3
2001-2000	4721	2015	976	488.6
2011-2010	3346	2980	1199	1138.6
2014-2013	8297.798			1189.6

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات. بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2014.

من الشكل (1-5) يبدو جليا التزايد المستمر لعدد الطلبة وهذا إلى جانب تزايد عدد التلاميذ، كما يتضح من الشكل أن الفترة الممتدة من 1995-2010 شهدت أعلى معدلات الزيادة في عدد الطلبة 267300 طالب إلى 1138600 طالب، بمعنى أن العدد تضاعف بما يزيد عن أربعة أضعاف، كما أن التأطير وصل إلى حوالي 21 تلميذ لكل معلم وأستاذ، وحوالي 24 طالب لكل أستاذ للسنة الدراسية 2013-2014.

3.2.1. الدخل والمستوى المعيشي في الجزائر:

كثيرا ما يستخدم الدخل للدلالة على مستوى المعيشة في الدول، وفي الجزائر نجد بأن مستويات الدخل تأرجحت بين السياسات العامة للدولة وأسعار النفط في السوق العالمية وتأرجحت معها مستويات معيشة السكان، ومما يمكن رصده سعي الدولة لتحسين ظروف معيشة السكان من خلال الرفع من الأجر الوطني المضمون وكذلك البرامج الضخمة التي تم إطلاقها في عديد المجالات والقطاعات، كقطاع السكن والموارد المائية والنقل وغيرها. لقد عملت الدولة على الرفع من قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون حفاظا منها على مستوى معيشة الساكنة، فقد تم رفعه سنة 2012 إلى 18000 د.ج، كما أن الدولة وعبر المخططات والبرامج التنموية التي قامت بإطلاقها أولت القطاعات ذات الصلة المباشرة بتحسين معيشة المواطن أهمية بالغة، ففي مجال السكن مثالا تبرز وضعية مختلف البرامج السكنية إلى غاية شهر مارس 2014 أن قوام البرامج يتمثل في 2.223.403 وحدة منها 2.003.992 انطلقت أشغالها، و 826.665 منجزة و 1.177.327 وحدة قيد الإنجاز، وفي سنة 2008 مثالا تم توزيع 205667 مسكن على مستوى الجزائر، كما سيتم على مدى الفترة الخماسية القادمة 2015-2019 القيام بإنجاز 1.6 مليون سكن موزعا بشكل عادل على مجمل التراب الوطني من أجل تدارك العجز الهيكلي⁴.

في سياق تحسين ظروف معيشة السكان بلغ مقدار التزويد بالماء الشروب سنة 2013 ما قيمته 175 لتر/يوم/ساكن و 95% نسبة الربط بشبكة المياه الشروب، كما بلغت نسبة الربط بشبكة التطهير 88%، أما نسبة الربط بكل من شبكة الكهرباء وشبكة الغاز فقد بلغت على التوالي 99% و 51%، في حين أن الطول الإجمالي لشبكة الطرقات ارتفع من 114.456 كلم سنة 2010 إلى 116.962 كلم سنة 2013⁵، وما هذه إلا صورة عن الجهود المبذولة في سبيل تحسين المستوى المعيشي للسكان بالجزائر.

3.1. تطوّر دليل التنمية البشرية وعناصره:

دليل التنمية البشرية هو عنصر استراتيجي في النهج الجديد، إذ يمثل التحول في طريقة التفكير، حتى ولو لم يكن كافيا للتعبير عن ما يحتزنه مفهوم التنمية البشرية من غنى، وهذا الدليل هو مقياس مركب للصحة والتعليم والدخل، إذ يقيم مستويات ودرجات التقدم بالاستناد إلى مفهوم إنمائي أوسع من مفهوم الدخل، وهو كأي مقياس إجمالي آخر يستخدم للمقارنة الدولية لا يغطي سوى جزء مختصر مما تعنيه التنمية البشرية⁶، وبهذا فقد نجح دليل التنمية البشرية في توفير بديل عن التركيز على الدخل، ابتداءً من أول تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أُطلق تقرير التنمية البشرية في عام 1990—وهو أول تقرير يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي— عقب فترة أثقلتها الأزمات الاقتصادية والديون، وقد خضعت فيها السياسة العامة لتدابير تثبيت الاستقرار والتكيف الهيكلي، وشهدت بلدان نامية عديدة انخفاضاً في عائدات التصدير وانخفاضاً في تدفقات رأس المال وارتفاعاً في أسعار الفائدة وتزايداً في الدين الخارجي، مما اضطر تلك البلدان إلى التطلع للخارج بحثاً عن المساعدة التي تأتي عادةً من المؤسسات المالية الدولية مقابل مجموعة من الشروط قوامها تدابير تثبيت الاستقرار وإصلاحات التكيف الهيكلي⁷، ومن هذه الدول الجزائر التي تأثرت كثيراً من أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 لتنتقل في إصلاحات هيكليّة بإيعاز من صندوق النقد الدولي.

يقسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دول العالم بحسب المناطق التي تنتمي إليها، وتصنف الجزائر ضمن الدول العربية، وتشهد هذه الدول تنمية بشرية متوسطة على العموم، والجدول أدناه يوضح ذلك.

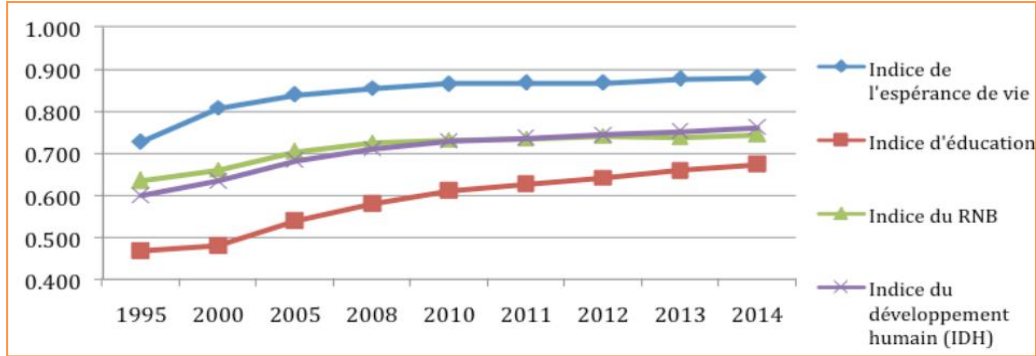
الجدول(6-1): تطور التنمية البشرية حسب المناطق في العالم

المناطق	1990	2000	2005	2010	2013	2014
الدول العربية	0.511	0.611	0.644	0.675	0.682	0.686
العالم	0.597	0.639	0.667	0.693	0.702	0.711

المصدر: تقارير التنمية البشرية للسنوات 2010، 2014، 2015.

من الجدول أعلاه (6-1)، يبدو جليا التطور الايجابي الذي شهدته التنمية البشرية في كل مناطق العالم، حيث انتقل معدل التنمية البشرية في العالم من 0.597 إلى 0.667 ثم 0.711 في سنة 1990 و 2005 ثم سنة 2014، ومما يمكن أيضا ملاحظته قرب معدل التنمية البشرية للدول العربية من المعدل العالمي، ومع هذا التطور الايجابي لمعدل التنمية البشرية العالمي والعربي عرفت الجزائر أيضا تطورا ملحوظا في مؤشرات التنمية البشرية:

الشكل (1-1): تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته



Source : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P 35.

من الشكل (1-1) يبدو جليا التحسن المستمر الذي شهدته كل مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة 1995-2014 وبالأخص خلال الفترة 1995-2011 حيث أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عرف تحسنا وانتعاشا على خلفية الارتفاع المحسوس لأسعار البترول خلال هذه الفترة وكذلك البرامج التنموية التي تم إطلاقها بدءا من سنة 2000، وقد وضعنا فيما سبق الأهمية التي حازت عليها التنمية البشرية ضمن هذه البرامج من خلال المخصصات المالية الضخمة التي رصدت لمجالات التنمية البشرية في هذه البرامج وبالأخص مجال الصحة والتعليم والمرافق العامة والطاقة والنقل، وفي الشكل أيضا يتضح نمو مؤشر الصحة على بقية المؤشرات يليه مؤشر الدخل ثم مؤشر التعليم، وبهذا فإن دليل التنمية البشرية يتوسط مؤشر العمر المتوقع عند الحياة ومؤشر التعليم، وما يمكن ملاحظته على مؤشر التعليم تحسنه المستمر خلال الفترة 1995-2014 بخلاف المؤشرات الأخرى التي عرفت شبه استقرار خلال الأربع سنوات الأخيرة من هذه الفترة.

الخوّر الثاني: النفط، وأثر تقلبات أسعاره على الاقتصاد الجزائري:

1.2. الاقتصاد النفطي:

يتضمن الاقتصاد البترولي مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكون مجموع الاقتصاد البترولي.⁸

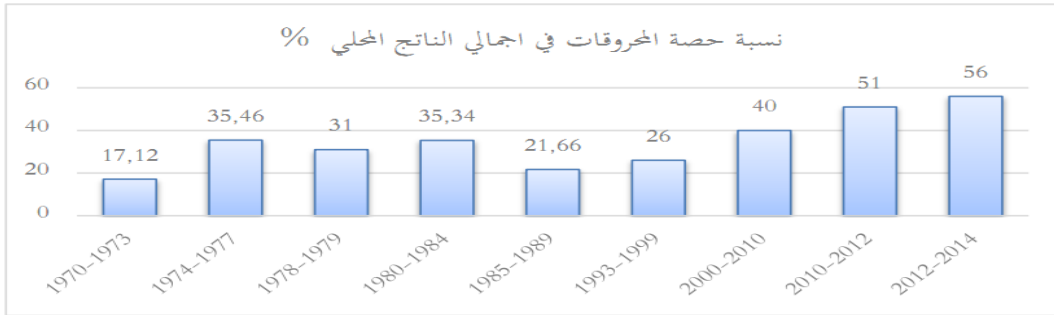
2.2. مفهوم سعر النفط:

هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكوّن من (42) غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة، حيث أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن، وبالأخص بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين 2006-2007، والتي بلغت ذروتها أكثر من 147 دولار/برميل وكادت أن تلامس عتبة الـ 150 د/ب في شهر تموز (جويلية) 2008، لكن سرعان ما بدأت تنهأ حيث تدرجت إلى ما دون الـ 40 د/ب في نهاية النصف الثاني من العام نفسه فاقدة بذلك نحو 110 د/ب.⁹

3.2. الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي:

تصل مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية 97% وهي نسبة قياسية، ما يعني أن اقتصاد الجزائر يتركز بشكل أساسي على هذا القطاع الحيوي، وهذا ما استوجب السعي باستمرار لزيادة إنتاج النفط، فمداخل المحروقات تشكل نسبة هامة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (1-2): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام (1970-2014)



المصدر: زرواط فاطمة الزهراء و بورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1/كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إن عوائد النفط التي حصلت عليها الجزائر منذ تأميم قطاع المحروقات في سنة 1971 كان لها الأثر الإيجابي على مسار التنمية في البلد، حيث تمكنت الجزائر بفضلها من تحقيق تنمية شاملة نسبيا آنذاك على اعتبار الدمار الشامل الذي خلفه المستعمر الغاشم، فقد كانت الدولة الجزائرية الفتية تعاني النقص والتخلف في كل المجالات منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات.

إن ما يؤخذ على الجزائر اعتمادها المطلق على عائدات المحروقات حتى بعد قطعها لأشواط كبيرة في مجال التنمية، حيث أصبحت الجزائر عرضة للصدمات التي تتولد عن تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر وتتغير تبعا لقوى ومؤثرات خارجية ليس للجزائر أن تتحكم فيها، وهذا ما يجعل الجزائر تحت رحمت هذه القوى والمؤثرات الخارجية، وبالتالي فالجزائر من الدولة المعرضة لخطر أسعار النفط، فإذا خلفت الصدمة النفطية ارتفاع في أسعار البترول هلك الاقتصاد الجزائري واستبشر الاقتصاديون وازدهرت البلد وأمن العباد في حاجاتهم العامة والخاصة، وإذا ما خلفت الصدمة النفطية منحى عكسي للأسعار تخرجت الحياة العامة في البلد وتزلزل الاقتصاد الجزائري وما ندري ما ينجم عن هذا الزلزال الاقتصادي من أضرار في شتى المجالات!؟

- إن الإيرادات النفطية للدول المصدرة هي دالة لأسعار النفط وعدد البراميل المصدرة من النفط الخام¹⁰:

$$R = f(P, Q) \Rightarrow R = P \cdot Q \dots \dots \dots (1)$$

حيث: R إيرادات النفط.

P أسعار النفط الخام.

Q عدد البراميل المصدرة من النفط الخام.

تتأثر عائدات النفط بكل من أسعار النفط والكميات المصدرة منه، وهو ما توضحه المعادلة (1)، إلا أنه يمكن أن نستنتج أن أسعار النفط تعتبر هي المتغير المستقل الذي يؤثر على عوائد النفط، وهذه الأخيرة تؤثر بدورها على نمو الاقتصاد الجزائري الذي ينتعش كلما انتعشت أسعار النفط، وعلى هذا الأساس يمكننا صياغة النموذج القياسي البسيط الذي يوضح أثر عوائد النفط على نمو الاقتصاد الجزائري كما يلي:

$$PIB_t = a_0 + a_1 R_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

- الجدول الموالي يوضح تطور عوائد النفط الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول (1-2): تطور عوائد النفط الخام والنمو الاقتصادي بالجزائر.

1985	1990	2000	2010	2011	2012	2013	2014	
12,97	10,24	18,9	28,089	37,289	34,662	29,807	26,976	قيمة صادرات النفط الخام (مليون دولار)
3.7	0.8	2.2	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	معدل النمو الاقتصادي (%)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000، 2001، 2004، 2010، 2015.

تأثرت عوائد النفط الجزائري بأزمات وصددمات وظروف خاصة عرفتها بلادنا، حيث أثرت كل من الأزمة النفطية لسنة 1986 والظرف الخاص الذي شهدته الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي والأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في أسعار البترول والاقتصاد العالمي ومن ثم الاقتصاد الجزائري، فنجد مثلاً أن عائدات النفط انخفضت أواخر الثمانينات وانخفض من جرائها معدل النمو، ومع الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 2008 تجاوزت أسعار النفط الخام من جديد على الرغم من أنها بلغت 147 دولار/برميل خلال سنة 2007 ما أثر على عائدات النفط واقتصاد الجزائر ككل، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي من 5.9% سنة 2005 إلى 3.8% سنة 2014.

مما سبق وما استقيناه من دراسات سابقة وتقارير دولية، فإن الجزائر تعتبر من الدول المصدرة للبترول المعرضة بقوة لخطر سعر النفط، وهذا ما يستوجب على الجزائر تبني سياسة عامة واستراتيجيات كفئة لتخطي هذا الخطر، ولعل أهم شيء يمكن أن تركز عليه هذه السياسة والإستراتيجية يتمثل في تنويع الاقتصاد الجزائري على اعتبار القدرات الضخمة والهائلة التي يحوزها بلدنا في شتى المجالات، وفي هذا الصدد اقترح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - في تقريره للسداسي الأول من سنة 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي - الاقتصاد الأخضر كعامل لتنويع الاقتصاد الوطني.

فحسب دراسة أجراها مكتب التعاون الألماني بالجزائر سنة 2014، هنالك أزيد من 273.202 مؤسسة خضراء، من بينها 3407 في مجال استرجاع وتثمين النفايات: 1470 في تسيير المياه، 168.648 في البناء الأخضر، 68,631 في إدارة: المساحات الخضراء ويوجد 600.000 وظيفة خضراء، منها 30.085 في المصالح ذات الصلة بالبيئة مثل التدقيق والدراسات والاستشارة والتكوين، مع توقع استحداث 1,4 مليون منصب شغل آفاق 2025¹¹.

الخوّر الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط الخام على التنمية البشرية في الجزائر

1.3. علاقة التنمية البشرية بأسعار النفط في الجزائر:

إن علاقة التنمية البشرية بأسعار البترول تعتبر علاقة فريدة تخص الجزائر وبعض الدول الأخرى ذات الاقتصاد الريعي النفطي، وما هو معروف على هذه الدول تأثيرها الكبير بأسعار النفط، إلا أن هذا التأثير لا يقع بشكل مباشر بل يمس بشكل مباشر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ليسلك هذا التأثير بعدها إلى متغيرات أخرى في شتى المجالات، وبالتالي فإن لأسعار البترول تأثير على الحياة العامة للبلدان المعتمدة على قطاع المحروقات كقطاع استراتيجي وحيد، وعلى اعتبار هذا الأثر المتطايّر والمتنشر لأسعار النفط على شتى المجالات الحياتية في الجزائر فإن التنمية البشرية تتأثر بتقلبات أسعار النفط لشموليتها كافة مجالات الحياة، فالشمولية مبدأ قار في التنمية البشرية إذ تعني في مفهومها الشامل، تنمية الناس بواسطة الناس ولأجل الناس كما رأينا في تعريف التنمية البشرية.

جاء تقرير التنمية البشرية لعام 1991 بعنوان تمويل التنمية البشرية، وحمل تقرير 1996 عنوان النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، أوضح تقرير سنة 1991 مكانة النفقات العامة في تمويل التنمية البشرية، أما تقرير سنة 1996 وبعض التقارير التي تلتها وبالأخص تقرير سنة 2010 فقد أظهرت مكانة النمو الاقتصادي كمغذي للتنمية البشرية، ومما سبق يمكن أن نضع الشكل التالي والذي يوضح أثر أسعار النفط على التنمية البشرية في الجزائر:

الشكل (1-3): أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية البشرية في الجزائر



2.3. دراسة تطبيقية لأثر تقلبات أسعار النفط الخام على التنمية البشرية في الجزائر

بعد التحليل الذي قمنا به سنقوم الآن بدراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط الخام (البترول) على التنمية البشرية في الجزائر، وللقيام بالدراسة سنستخدم على معادلات نموذج VAR وهذا لخصوصية هذه النماذج وكذلك مدى توفر البيانات الإحصائية، فنماذج VAR تأخذ في الاعتبار العلاقة الوظيفية بين متغيرات الدراسة، وتمثل نماذج VAR في نموذج المعادلات البنوية (الهيكلي) حيث يكون المتغير التابع دالة في القيم السابقة للمتغير التابع والقيم السابقة للمتغير المستقل، كما تعتبر نماذج VAR كل متغيرات الدراسة متغيرات تفسيرية، كما أن الدراسة تغطي الفترة 2000-2014 معتمدين في الدراسة على مخرجات برنامج Eviews 6.0.

نشير إلى أن منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ECM يعتبران مناسبين لهذه الدراسة، كما أن لهما قدرة كبيرة على شرح وتوضيح أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التنمية البشرية، إلا أن عدم توفرنا على سلسلة زمنية طويلة –من مصادر رسمية وطنية أو دولية– يجعلنا نتجه نحو استعمال طريقة أخرى للدراسة، وعلى هذا الأساس نستخدم معادلات نموذج VAR للفترة الزمنية المتوسطة.

السببية بمفهوم Granger: على المستوى النظري، إن توضيح علاقات سببية ما بين المتغيرات الاقتصادية، توفر عناصر الاستجابة المناسبة لفهم أفضل للظواهر الاقتصادية، وفي الجانب التطبيقي، تعتبر المعرفة السببية ضرورة لتشكيلة صحيحة للسياسة الاقتصادية.

تحليل الاستجابة الدفعية: تستعمل نماذج VAR في تحليل دوال الاستجابة الدفعية إذ تعبر هذه الأخيرة عن تأثير أي تغير (صدمة) يحدث في أحد البواقي (حد الخطأ ε) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، فحدوث تغير في أحد بواقي متغير ما يمكن أن يؤثر مباشرة في قيمة هذا المتغير، غير أن هذا التأثير سينقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج VAR¹²، كما أننا في هذه الدراسة سنستعين باختبار (ADF) على اعتبار أن استخدام نماذج VAR يتطلب سلاسل زمنية مستقرة¹³.

لغرض الدراسة سنستخدم المتغيرات التالية:

1. دليل التنمية البشرية (HDI).
2. أسعار النفط الخام (PO).
3. النفقات العامة (G).
4. النمو الاقتصادي (PIB).

– **أولاً:** دراسة إستقرارية المتغيرات وسنستعين على ذلك باختبار Phillips– Perron¹⁴ (PP) وقد جاء اختبار (PP) كمتمم لاختبار Augmented Dickey–Fuller (ADF) فهو أدق في اختبار الاستقرارية وبالأخص عندما تكون عينة الدراسة أصغر، وبالتالي فإننا في بحثنا هذا سنكتفي بنتائج اختبار (PP).

من خلال القيام باختبار (PP) فإن سلسلة HDI تعتبر مستقرة بعد التفاضل الثاني، أما سلاسل (PO) و (G) و (PIB) فهي سلاسل مستقرة بعد التفاضل الأول، مع العلم أن هذه النتائج يتم التوصل إليها بعد اختيار نموذج DF الأنسب.

ثانياً: دراسة العلاقة السببية اعتماداً على اختبار جرانجر (Test de Granger).

بناءً على مخرجات البرنامج فإن هناك سببية متجهة من أسعار النفط الخام نحو الإنفاق العام وهذا عند احتمال 0.05، كما أن هناك علاقة سببية أخرى متجهة من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي وهذا عند احتمال قدره

0.1، وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في إيراداته على قطاع المحروقات فمن الطبيعي أن تسبب أسعار البترول على الإنفاق العام نتيجة تأثيرها المباشر على إيرادات البلد، وبذلك فإن تمويل الاقتصاد سيعمل على تحفيز الاقتصاد ليرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ومنه زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثاً: تحديد معامل التأخر الزمني للنموذج، وفي هذا نستعين بمعياريهما: معيار Akaike و Schwarz معيار، وقد حددت درجة التأخر بفترتين زمنيتين أي أن (P=2).

رابعاً: تقدير نموذج الدراسة، من خلال مخرجات البرنامج يظهر بأنه يمكننا أن نركز في تحليلنا على معادلة دليل التنمية البشرية (HDI)، باعتبار أن معادلات النموذج الأخرى لا تتسم جل متغيراتها بالمعنوية، وعليه فإنه يمكن كتابة نموذج الدراسة كما يلي:

$$HDI = 1.281504 + 0.067360 * HDI(-1) - 1.028659 * HDI(-2) + 0.00450 * PO(-1) + 0.002629 * PO(-2) + 0.008928 * PIB(-1) + 0.005603 * PIB(-2) - 5.47E - 06 * G(-1) - 1.29E - 06 * G(-2)$$

من خلال تفحص المعادلة أعلاه نلاحظ بأن كل المتغيرات تساهم في تفسير (HDI) باستثناء متغيري التنمية البشرية المبطة (-1) HDI والنفقات العامة المبطة (-2) G، لأنه عند مقارنة إحصائية t-student الجدولية المساوية لـ 2.16 بالمحسوبة نجد أنها أصغر من المحسوبة باستثناء المتغيرين المذكورين آنفاً، كما توضح نتائج التقدير أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرات المستقلة والظاهرة محل الدراسة، حيث أن معامل التحديد مساوٍ لـ 96.41%، وأيضاً فإن إحصائية F-Fisher تدل على معنوية النموذج ككل.

هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة ودليل التنمية البشرية باستثناء متغير الإنفاق العام المبطة (-1) G و (-2) G، إن هذه العلاقة الطردية الموضحة في النموذج أعلاه تتوافق مع ما توصلنا إليه سابقاً، فقد وضحنا أن كل من النمو الاقتصادي والنفقات العامة يلعبان على التوالي دور المغذي والممول للتنمية البشرية وبالأخص في الجزائر، حيث تتأثر النفقات العامة والنمو بتقلبات أسعار البترول وينعكس هذا التأثير بدوره على التنمية البشرية، أما العلاقة العكسية بين دليل التنمية البشرية والإنفاق العام فإن ذلك يعود إلى عدم العدالة في توزيع الإنفاق والدخل، فعدم عدالة التوزيع تعتبر عيباً إضافياً على التنمية البشرية ما جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستحدث دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة سنة 2010، فالتوزيع غير العادل لسلع وخدمات التنمية البشرية يعيق تحقيق التنمية البشرية على الرغم من التمويل الموجه لها، كما أن جل مكونات التنمية البشرية لها آثار على المدى الطويل ما قد يخفي إيجابيات تمويل التنمية البشرية في المدى القصير والمتوسط.

خامساً: تحليل دوال الاستجابة الدفعية، من خلال مخرجات البرنامج فإن حدوث صدمة إيجابية واحدة في أسعار النفط الخام مقدرة بـ 1% (أو بـ 1 دولار أمريكي) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على بعض فترات الاستجابة يبدأ من الفترة الثانية، ويصل هذا الأثر أقصاه في الفترة الثامنة ليصل إلى 0.010450%.

خاتمة:

في تقرير التنمية البشرية الأول سنة 1990 أعطي تعريف لمفهوم التنمية البشرية، يقوم على مبدأ توسيع خيارات الناس ليعيشوا حياة صحية مديدة ويكتسبوا المعرفة في ظل مستوى معيشي لائق، وبالتالي فقد بات الإنسان محور أي تنمية، وعليه فإن تركيز التنمية البشرية على الإنسان الذي يعتبر الغاية والوسيلة لا يعني إلغاء أو الإنقاص من أثر عديد المتغيرات على التنمية البشرية، فإذا ما اعتبرنا الاقتصاد الجزائري فنجد المؤثر الأساسي فيه يتمثل في حجم عائدات المحروقات، والتي تتأثر بدورها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية الخارجية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري تحت رحمت ما تجود به تجاذبات أسواق النفط العالمية، ولعل هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري ومن خلفه التنمية البشرية غير واضحي المعالم نتيجة التذبذب الذي لحقهما من جراء تذبذب أسعار النفط، فإذا ارتفعت أسعار النفط زاد حجم عائدات النفط ومنه زيادة في إيرادات الدولة وبالتالي ارتفاع في حجم النفقات العامة، وهذا ما سينعكس إيجاباً على التنمية البشرية فتمويل التنمية البشرية باستمرار يؤدي إلى تحسنها باستمرار.

النتائج: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- للاقتصاد الجزائري ارتباط وثيق بعوائد النفط، وهذا ما تم التوصل إليه في الجانب التطبيقي من هذه الورقة البحثية، حيث إن عوائد النفط تخضع لمتغير أسعار النفط، وما يثبت ذلك تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمات النفطية الحاصلة منذ تأميم قطاع المحروقات.
- تتأثر التنمية البشرية في الجزائر بكل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي والإنفاق العام، وهذا ما تجلّى من خلال استخدام نموذج VAR في الدراسة، فقد أوضحت الدراسة أن أثر أسعار النفط على التنمية البشرية ينتقل من أسعار النفط إلى النفقات العامة والنمو الاقتصادي ثم إلى التنمية البشرية، وبالتالي فإن لأسعار النفط أثر إيجابي ومعنوي على التنمية البشرية في الجزائر.

الهوامش

¹ United Nations Development Programme (UNDP)(1990), Human Development Report: Concept and Measurement of Human Development, UNDP, New York, P 10.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، تقرير التنمية البشرية: الثروة الحقيقية للأمم (مسارات في التنمية البشرية)، UNDP، نيويورك، ص2.

- 3 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، تقرير التنمية البشرية: التنمية في كل عمل (لمحة عامة)، UNDP، نيويورك، ص2.
- 4 - مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2014. على الموقع الإلكتروني: www.premier-ministre.gov.dz
- 5 - نفس المرجع أعلاه.
- 6 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، تقرير التنمية البشرية: الثروة الحقيقية للأمم (مسارات في التنمية البشرية)، UNDP، نيويورك، ص3.
- 7 - نفس المرجع أعلاه ، ص15.
- 8 - محمد أحمد الدوري. (1983)، محاضرات في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 03.
- 9 - البصام سهام حسين، (2013) "مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية -دراسة تحليلية-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، مقال بدون ترقيم.
- 10 - نفس المرجع أعلاه، مقال بدون ترقيم.
- 11 - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي CNES (2015)، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015، CNES، الجزائر، ص151.
- 12 - شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، (18-17 مارس 2008)، "البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الوطن العربي، القاهرة- مصر.
- 13 - للاطلاع أكثر على نماذج VAR واختبار السببية (Test de Granger) و دوال الاستجابة الدفعية يمكن الرجوع إلى كتاب: Régis Bourbonnais, 2009, économétrie, 7^e édition, DUNOD, Paris, pp257-277.
- 14 - للاطلاع أكثر على اختبار (PP) يمكن الرجوع إلى نفس الكتاب أعلاه ص، ص: 234-235.